

هو الذي يتراءى لنا نوعاً من التفسير التوفيقيّ اللاحق بعد الحدث، فنحسن ما إن نتجاوز الأحكام الخارجيّة التي سنّها القدماء وغير القدماء حتى نقمتنع بأنّ النقد الباطنيّ للكتاب يفضي بنا إلى الجزم بعفويّة تلك الظاهرة، بل لعلّه يسمح لنا بأن نرغم أنّ الجاحظ لو استطاع أن يصنّف كتابه تصنيفاً أكثر إحكاماً لما تردّد في ذلك، وإننا لا نكاد نشكّ أنّه قد حمل على ذلك المسلك وهو راغب عنه !.

إنّ أوّل ما يطالعنا به كتاب «البيان والتبيين» هو أنّ لصاحبه إحساساً واضحاً بضرورة إدراك منهج محكم إحكاماً نهائياً، فهو فضلاً عن تقسيم كتابه إلى أجزاء مقصودة الفواصل، ثمّ إلى أبواب صريحة الحدود، يضع لجلّ الفصول عناوين فيها من التجريد والشمول ما يجعلها محرّكاً دلاليّاً لكلّ المادّة في الحامل للعنوان كما في «باب البيان» (١-٧٥) وكما في «باب القول في المعاني الظاهرة باللفظ الموجز» (١-٢١٠) ثمّ إنّ المؤلّف على بينة من دقائق الأبواب التي يعتزم طرقها قبل أن يصل إليها من قريب أو بعيد، والمواطن في ذلك عديدة متشابهة لعلّ الوقوف على بعضها يصرّ من أمرها ما نستدلّ به على مستندها المنهجيّ دون استقصاء شواردها.

فمن ذلك قوله: «ومن الخطباء الشعراء علي بن إبراهيم ابن جبلة بن مخزّمة، ويكنّى أبا الحسن، وسنذكر كلام قس ابن ساعدة وشأن لقيط بن معبد، وهند بنت الخسّ وجمعة بنت حابس وخطباء إباد إذا صرنا إلى ذكر خطباء القبائل إن شاء الله.» (١-٥٢) وقوله: «وإذا صرنا إلى ذكر ما يحضرنا من تسمية